التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على الأمن القومي في ليبيا

Internal and External Challenges and Their Impact on National Security in Libya

د. إبراهيم برمة أحمد: أستاذ مساعد في التاريخ المعاصر بجامعة الملك فيصل بتشاد

Dr. Ibrahim Bourma Ahmat: Assistant Professor in Contemporary History at King Faisal University, Chad.

Email: abouahmatibrahim@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025-01-25 تاريخ القبول: 2025-02-16 تاريخ النشر 2025-04-01

الملخص:

يتناول البحث التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية التي تفاقمت بعد سقوط نظام القذافي، يوضح البحث أن التدخلات الأجنبية، وانتشار الميليشيات المسلحة، والانقسامات السياسية، وغياب المؤسسات الوطنية الفاعلة، قد ساهمت في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، كما أدى انتشار السلاح والصراعات القبلية والمناطقية إلى تعقيد المشهد الأمني، مما جعل من الصعب تحقيق المصالحة الوطنية أو بناء مؤسسات أمنية وعسكرية قادرة على فرض النظام. ويهدف البحث إلى تحليل الأسباب والتداعيات التي أدت إلى تدهور الأمن القومي الليبي، مع التركيز على التحديات الأمنية مثل انتشار الميليشيات، غياب المصالحة الوطنية، وتأخر بناء القوات النظامية، كما يناقش البحث تأثير هذه التحديات على استقرار ليبيا، ويقترح حلولاً لتعزيز الأمن، مثل نزع السلاح، دمج الميليشيات في المؤسسات الرسمية، وبناء مؤسسات وطنية قوية قادرة على فرض سيادة القانون. وخلص البحث إلى أن معالجة هذه التحديات تتطلب استراتيجية شاملة تشمل الإصلاح السياسي، تعزيز حكم القانون، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية. كما شدد على أهمية المصالحة الوطنية والحوار بين مختلف الأطراف لضمان استقرار ليبيا ومنع التدخلات الخارجية التي تهدد سيادتها.

الكلمات المفتاحية: التحديات الداخلية، التحديات الخارجية، الأمن القومي، ليبيا.

Abstract:

The research addresses the challenges facing Libyan national security due to internal and external pressures that have intensified since the fall of the Gaddafi regime. It highlights those foreign interventions, the proliferation of armed militias, political divisions, and the absence of effective national institutions have contributed to destabilizing the country's political and security situation. Additionally, the proliferation of weapons and tribal and regional conflicts have further complicated the security landscape, making it difficult to achieve national reconciliation or to build security and military institutions capable of enforcing order. The objective of this research is to analyze the causes and consequences of the deterioration of Libyan national security, focusing on security challenges such as the proliferation of militias, the lack of national reconciliation, and delays in rebuilding regular forces. The research also examines the impact of these challenges on Libya's stability and proposes solutions to strengthen security, including disarmament, the integration of militias into official institutions, and the construction of strong national institutions capable of upholding the rule of law. The research concludes that resolving these challenges requires a comprehensive strategy that includes political reforms, strengthening the rule of law, and rebuilding security and military institutions. It also emphasizes the importance of national reconciliation and dialogue among various parties to ensure Libya's stability and to prevent foreign interference that threatens its sovereignty.

Keywords: Internal Challenges, External Challenges, National Security, Libya.

المقدمة:

لا تزال ليبيا تشهد كثيرا من الضغوطات التي تكون أحيانا بشكل مباشر من قبل الدول الأجنبية التي تبحث عن ضمان وتأمين مصالحها في المنطقة ولو كان ذلك بطرق غير شرعية، وبهذا فقد تعرض الأمن القومي الليبي للعديد من الهزات والتحديات نتيجة التدخل المباشر في شؤونها الداخلية مما أدى إلى تفاقم المشكلات السياسية والأمنية من جانب والاقتصادية من جانب آخر بشكل مغلق للغاية، وليبيا من أكثر الدول التي شهدت عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي فرضت عليها بحجة إيجاد حل للأزمة، ولكن مع زيادة التدخل الخارجي وتنامي الجماعات الجهادية والإرهابية ازدادت الأمور تعقيدا وفشلت الأطراف السياسية الليبية في إيجاد حلول عاجلة لهذه الأزمة الخطيرة المهددة للأمن القومي، مما أدى إلى إطالة أمد الأزمة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل إشكالية البحث في دراسة التحديات المتعددة التي تواجه الأمن القومي الليبي، والتي نتجت عن تداخل عوامل داخلية وخارجية معقدة. فمنذ سقوط النظام السابق، أصبحت ليبيا ساحة لصراعات سياسية وأمنية واقتصادية، تفاقمت بفعل التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وانتشار الجماعات المسلحة والجهادية، والانقسامات القبلية والمناطقية. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني، مما انعكس سلبًا على سيادة الدولة ووحدة أراضيها.

وتزداد الإشكالية تعقيدًا مع استمرار فشل الأطراف السياسية الليبية في التوصل إلى حلول توافقية، في ظل تصاعد التدخلات الخارجية التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب استقرار ليبيا. كما أن غياب مؤسسات وطنية قوية قادرة على إدارة الأزمات، إلى جانب التحديات الاقتصادية الناتجة عن تراجع إنتاج النفط والفساد الذي ساهم في تعميق الأزمة.

بناءً على ذلك، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف أثرت التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي الليبي، وما هي التداعيات المترتبة على ذلك، وما السيناريوهات المستقبلية الممكنة لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

- ما هي أبرز التحديات الداخلية التي تواجه الأمن القومي الليبي؟
- كيف ساهمت التدخلات الخارجية في تعقيد الأزمة الليبية؟
- ما هي انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الوطني ووحدة الدولة؟
- ما هي السيناريوهات المستقبلية الممكنة لتحقيق الاستقرار في ليبيا؟

تهدف هذه الإشكالية إلى تقديم تحليل شامل للأزمة الليبية، مع التركيز على العوامل التي تهدد الأمن القومي، واستشراف الحلول الممكنة للخروج من هذه الأزمة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي نتيجة التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، مع التركيز على تحليل الأسباب والتداعيات التي أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني في البلاد. يسعى البحث إلى تحديد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تفاقم الأزمة الليبية، بما في ذلك الانقسامات السياسية، انتشار الجماعات المسلحة، والتدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

كما يهدف البحث إلى توضيح تأثير هذه التحديات على مختلف جوانب الدولة، مثل الاقتصاد الوطني، وحدة الأراضي الليبية، والسيادة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يسعى إلى تقديم تصور مستقبلي للأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، من خلال استشراف السيناريوهات المحتملة في ظل استمرار هذه التحديات.

وأخيرًا، يهدف البحث إلى اقتراح حلول ومبادرات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن القومي الليبي، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، بما يضمن استعادة سيادة الدولة ووحدتها، وتحقيق التنمية المستدامة للشعب الليبي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية حيوية تمس الأمن القومي الليبي، الذي يُعدّ الركيزة الأساسية لاستقرار الدولة ووحدتها. في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها ليبيا من أزمات سياسية وأمنية متفاقمة، أصبح من الضروري دراسة التحديات التي تواجه الأمن القومي، سواء كانت داخلية مثل الانقسامات السياسية وانتشار الجماعات المسلحة، أو خارجية مثل التدخلات الأجنبية والصراعات الإقليمية.

يسلط البحث الضوء على الأسباب التي أدت إلى زعزعة الأمن القومي الليبي، ويحلل التداعيات الخطيرة لهذه التحديات على مختلف جوانب الدولة، بما في ذلك الاقتصاد، السيادة الوطنية، ووحدة الأراضي الليبية. كما تكمن أهمية البحث في تقديم رؤية شاملة تساعد على فهم طبيعة الأزمة الليبية، مع التركيز على تأثير العوامل الداخلية والخارجية في تعقيد المشهد السياسي والأمني.

إضافة إلى ذلك، يكتسب البحث أهميته من خلال استشراف المستقبل السياسي والأمني لليبيا، واقتراح حلول ومبادرات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن القومي وتحقيق الاستقرار. يُعد هذا

البحث مساهمة علمية تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة الليبية، واستعادة سيادة الدولة، وضمان مستقبل أفضل للشعب الليبي.

المبحث الأول: أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها السلطات الليبية الجديدة

تواجه السلطات الليبية الجديدة تحديات أمنية معقدة تهدد استقرار البلاد، أبرزها انتشار الميليشيات المسلحة التي تسيطر على أجزاء واسعة من الأراضي الليبية، وغياب مؤسسات أمنية موحدة وقوية قادرة على فرض النظام (UNSMIL, 2023). بالإضافة إلى ذلك، تعاني ليبيا من التدخلات الخارجية، وتهريب الأسلحة، والصراعات القبلية والإقليمية، مما يزيد من صعوبة تحقيق الأمن والاستقرار. (Carnegie Middle East Center, 2023) هذه التحديات تتطلب جهودًا مكثفة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية وتعزيز سيادة القانون لتحقيق الاستقرار الوطني.

نستعرض فيما يلي أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها السلطات الليبية الجديدة مع الإشارة إلى استراتيجياتها في التعامل معها ومدى نجاعتها:

1) تحدي السلاح للميليشيات:

تسببت السيول الكبيرة للأحداث وتنوع اللاعبين في الساحة الداخلية الليبية إضافة إلى الدعم الخفي المقدم للثوار من الخارج وحدوث فوضى انتشار المجالس العسكرية في مختلف المدن ونظامها الخاص في توزيع السلاح على الأفراد في الانتشار الواسع والكثيف للسلاح في الداخل الليبي، وحمل كافة القبائل الليبية السلاح الذي ساعد على إحياء صراعات قديمة ويشكل في الوقت ذاته أعباء أمنية كبيرة على السلطات الليبية التي يصعب إدارتها وحلها مما يتسبب في تأجيل استقرار الوضع الداخلي في البلاد (المختار، 2012: 5).

في المراحل الأولى من القتال أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني لكنه لم يعمل بوصفه جيش بقدر ما كان محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلة شكلها ضباط سابقون ومواطنون عاديون، وفي بيئة ما بعد الثورة أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة، ليس في الحكومة المؤقتة فحسب بل فيما بين البعض أيضا، وتوضح الموجة الدراماتيكية الأخيرة من أحداث العنف أن الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي باتت تشكل اليوم مشكلة كبيرة، ويكتنف الغموض عدد هذه الميليشيات لكونها في عملية مستمرة من التشكل والحل أو إعادة البناء استنادا إلى جملة متنوعة من الديناميكيات المحلية. ففي حين يقدرها البعض ب 100 مليشيات يقدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم (العبيدي، 2012: 4).

ومعظم هذه الجماعات أو الميليشيات ذات طبيعة جغرافية، إذ ترتبط ببلدات أو مناطق محددة بدلا من ارتباطها بأيدولوجيات معينة أو الانتماء القبلي أو العرقي، نادرا ما تمتلك أجندة سياسية

واضحة تتجاوز الدفاع عن مصالحها وتأمين بلداتها، ويذكر بأن أكثر من 125000 ليبي يحملون السلاح الآن، ولا تنظر هذه الجماعات إلى نفسها على أنها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية، حيث إنها تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضائها وأسلحتها وفي إجراءات اعتقال واحتجاز المشبوهين، وهو ما يطرح عددا من المشاكل قد يكون أكثرها حدة أن كلا منها تقوم بعملية مأسسة خاصة بها مقلدة تنظيم الجيوش النظامية وتبني هيكليات موازية ستصبح بمرور الوقت أكثر ترسخا، وتزداد صعوبة اقتلاعها وكذا مخاطر اصطدامها ببعضها البعض، وحسب المتتبعين ستزداد هذه الجماعات تشددا خاصة مع حصولها على مواقع وأصول تريد الدفاع عنها، كما أن انتشار الأسلحة والتجاذبات المناطقية والمخاوف المتعلقة بمن ينبغي فعله حيال المقاتلين الشباب العاطلين عن العمل بعد تفكيك الميليشيات تعقد من احتمالات تفكيك المجموعات المسلحة أكثر فأكثر. ولذلك فليس من المحتمل أن تتخلى هذه الميليشيات ولا المدن التي تدعمها بشكل كامل عن الأسلحة وحل هذه الميليشيات قبل أن يثقوا في العملية السياسية ويؤكد ذلك تصريح بلحاج قائد المجلس العسكري بطرابلس أحد أقوى التشكيلات العسكرية للتنظيمات الثورية تعقيبا على مسألة نزع السلاح "أن هذا الأمر – تسليم السلاح – ليس مدرجا على جدول أعمالنا الآن"، وواصل بالقول: ".. أنهم يطالبون الحكومة بتعيين الثوار في الوزارات والمؤسسات العامة... وأن عليهم الانتظار إلى حين الإعلان عن خطط وبرامج الوزارات المعنية"، مبينا أنه "عندما تتلاقى وجهات النظر في نقطة معينة فستكون هناك حاجة لصياغة خطة شاملة ثم يحدث تسليم الأسلحة ..."، وهو ما يؤكد فجوة الثقة بين أجنحة النظام.

وجوهر المسألة سياسي، إذ يرتبط تكاثر عدد الميليشيات اليوم إلى عدد من الخصائص الأخرى للمشهد السياسي، هناك من جهة غياب حكومة فعالة وتمثيلية وشرعية بشكل كامل، وهناك الانقسامات المجتمعية الكبيرة بين المعسكر ذي الاتجاه الإسلامي والمعسكر ذي الاتجاه العلماني، إضافة إلى الانقسام بين ممثلي النظامين القديم والجديد من جهة أخرى، دون قيام حكومة انتقالية شاملة ودون وجود مؤسسات وطنية أكثر قدرة خصوصا في مجالات الدفاع والشرطة وتقديم الخدمات الحيوية، ولقد أخذ المجلس الوطني الانتقالي بعض المبادرات للتحول إلى السيطرة المركزية . ففي مطلع أكتوبر 2011 أنشأ المجلس الوطني الأعلى في أعقاب ما قيل إنها محادثات قاسية مع الميليشيات (المختار، 2012: 9)، كخطوة تستهدف التعامل مع هذه الكتائب ضمن إطار وطني منسق.

وجاء تعيين أسامة وزيرا للدفاع في نوفمبر 2011 كاعتراف بثقل ميليشيات الزنتان والتي تعد أهم الميليشيات الموجودة في ليبيا من حيث فعاليتها وتنظيمها وهي المسؤولة عن اعتقال سيف الإسلام القذافي، وتتولى حماية المؤسسات الحكومية الليبية في طرابلس والمنشآت الاقتصادية وحقول النفط. كما تم تعيين فوزي عبد العال وزيرا للداخلية، وهو يترأس إحدى الميليشيات في مصراتة وهي أحد أبرز الميليشيات التي ساهمت في إسقاط نظام القذافي، كما قام المجلس الوطني أيضا بتشكيل لجنة التعبئة والتي تهدف للمساعدة على دمج مقاتلي الميليشيات، وكخطوة أولى تم الإعلان عن خطة

لدمج 75000 مقاتل من أصل ما بقدر ب 120000 مقاتل. ولكن حتى الآن لم يسجل في هذه البرامج سوى حوالي 15000. ومن جهة أخرى طرح المجلس الوطني الانتقالي برنامجا لوضع عدد متزايد من الثوار على جدول الرواتب الحكومية، وإدماج من يرغبون في قوات الجيش أو الشرطة، وتوفير تدريب بديل عن الوظائف أو فرص التعليم المستمر لمن يرفضون، وفي ذات السياق خصص المجلس الوطني الانتقالي 8 مليارات دولار لهيئة شؤون المحاربين لإعادة دمجهم في الحياة المدنية، مما سبق يتبين أن واحدة من أصعب المهام الملقاة على المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الليبية الانتقالية ضرورة سرعة القيام بها هو جمع هذا السلاح بين أيدي حامليه وهو أمر في غاية الصعوبة في ظل حالة التوجس والريبة المتبادلة بين بعض القوى والجماعات والقبائل في المجتمع الليبي والتي يرى كل منها في السلاح الذي في حوزتها ضمانة لأمنها الخاص (المختار، 2012: 11).

2) تحدي المصالحة والحوار الوطني وإدماج قوات الأمن:

مسألة المصالحة وإدماج قوات الأمن لا تقل خطورة وأهمية، وباتت تشكل دينامية جديدة في المشهد الأمني الليبي المتشرذم خاصة مع تصاعد التوترات بين الثوار الذين اكتسبوا قوة جديدة والذين كانوا في الماضي دون أية قوة، أو كانوا مقموعين في ظل النظام السابق والقيادات الأمنية والسياسية والبيروقراطية النخبوية التي عملت لفترة طويلة تحت ظل نظام القذافي. وككل ثورات العالم ستكون هناك حاجة ملحة للمصالحة بين الثوار ومؤيدي معمر القذافي، لكن التحدي في ليبيا سيكون غياب أو ضعف مؤسسات الدولة المناط بها القيام بالوظائف القضائية، كما أن غياب سيادة القانون ستؤثر كثيرا في إمكانية اللجوء لقنوات شرعية لتحقيق هذه المصالحة، ويمكن القول بوجود خلافات واضحة في المشهد الليبي في هذا الشأن ما بين فريقين. فريق أول يضم بعض الإسلاميين وقوى داخلية ومعارضة المهجر ويسري أنه لا مكان لأنصار النظام القديم في النظام الليبي الجديد (كولومبية، 2012: 96).

وفي هذا السياق، أبدى العديد من المحللين العرب والغربيين العارفين بطبيعة المجتمع الليبي الذي تهيمن عليه الهوية القبلية خسوفهم من عمليات الثأر التي يمكن أن يلجأ إليها الثوار ضد الأشخاص الذين ظلوا موالين للعقيد القذافي، هذه المخاوف أكدها تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية شهر فيفري 2012 والذي أشار إلى عمليات اعتقال وتعذيب متكررة للعمال الأفارقة المهاجرين الذين زعم أنهم من الأنصار، وكذا قيام كتائب مسلحة مختلفة باحتجاز ما بين 5000 و6000 معتقل بصورة تعسفية من أنهم مؤيدون للقذافي في مختلف أنحاء البلاد حيث تعرض الكثير منهم للتعذيب، وفي المقابل يرى الفريق الثاني ضرورة التعامل الحضاري مع بقايا نظام القذافي، ولقد أصرت السلطات الليبية على جو متكرر على التمييز بين أولئك الذين لوثوا أيديهم بالدماء والذين ينبغي محاكمتهم، وأولئك الذين لم تتلوث أيديهم والذين يجب إدماجهم في ليبيا الجديدة، وفي هذا

الإطار تشير إحدى وثائق المجلس الوطني الانتقالي الليبي التي كشف عنها شهر أوت 2011 إلى أنه تم جنيد جو 800 من مسئولي الجهاز الأمني الليبي السابق ليكونوا نواة القاعدة الأمنية لحكومة ليبيا الجديدة.

وبالرغم من تصريحات مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي المتعددة حول ضرورة التعامل الحضاري مع مؤيدي نظام القذافي ودمجهم في النظام الجديد. فإن انتشار السلاح ورسوخ مفهوم وقيم الثأر في الثقافة البدوية بشكل عام قد يشكل عائقا أمام دخول هذه التصريحات حيز التنفيذ.

3) تحدي إعادة بناء القوات النظامية:

شكل تفتت البنى والمؤسسات الأمنية وكذلك المرتبطة بالأمن المحلي كمراكز الشرطة وكذلك مؤسسات الإصلاح "السجون"، وهروب العديد من المساجين، أحد أهم مصادر التهديد الأمني في حقبة ما بعد القذافي (كولومبية، 2012: 103).

وفي ظل ذلك يواجه المؤتمر الوطني العام التحدي الهائل المتمثل في إعادة بناء القطاع الأمني في البلاد. وهي المهمة التي تترتب عليها آثار بليغة ولاسيما في الشرق، هذا ويمثل بناء الجيش الوطني والشرطة أولوية ملحة، وقد وضعت الحكومة خطة الإصلاح في قطاع الأمن تشمل التوظيف والتأهيل والتدريب والمعدات وذلك بمساعدة عدد من الحكومات مثل الأردن، قطر، وتركيا.

والأكيد أنه لن يعاد بناء القوات المسلحة بسرعة كافية لضمان انتقال آمن عبر مرحلة الانتخابات وصياغة الدستور الجديد. لكنها يجب أن تكون جاهزة بعد ذلك للمساعدة في ترسيخ الأمن القومي والحفاظ عليه بعد هذه الفترة من انعدام الأمن والاستقرار تحديا لبناء الأمن في شرق ليبيا.

تواجه ليبيا حالة مزمنة من عدم الاستقرار ناجمة عن عدد من الصراعات المحلية حول الهوية والطاقة والموارد في المناطق الغربية والجنوبية والشرقية، مما يبعث على القلق أن تلك الصراعات تؤثر على قدرة الدولة وربما عرقلة ظهور مؤسسات ديمقراطية، كما تشجع الصراعات الكتائب الثورية القوية التي اضطرت الحكومة الانتقالية التي تفتقر إلى وجود قوة شرطة وجيش وطني فعالين إلى استمالتها لإخماد القتال الأكثر إلحاحا من هذه الصراعات المحلية. الحالة الأمنية المتدهورة في إقليم برقة الشرقي نشير على سبل المثال إلى الاشتباكات الدامية بين التبو وهي أقلية إفريقية من غير العرب مهمشة منذ فترة طويلة والزوي القبيلة العربية التي كان القذافي يؤثرها. فجذور المظالم في الشرق الليبي عميقة وترتبط جزئيا بإرث سياسة القذافي التي همشت المنطقة، لكن أخطاء المجلس الانتقالي الوطني تم تغذيتها أيضا بالشكوك إزاء الإهمال المستمر، يضاف إلى ذلك الأسئلة حول تقاسم عائدات النفط، حيث إن المنطقة الشرقية مسؤولة عن ما يقارب من 80% من إنتاج النفط الليبي، وقد أظهرت الجماعات المسلحة في ذلك الجزء من البلاد قدرة بالفعل على وقف هذا الإنتاج،

وشن هجمات على المصالح الغربية والمواقع الصوفية، وكان آخر هذه الأحداث الاعتداء على القنصلية الأمريكية في بنغازي أودى بحياة السفير الأمريكي كريستوفسكوت ستيفنز وثلاثة دبلوماسيين أمريكيين آخرين، وهو ما يمثل شكلا من أشكال الضغوط والنفوذ على الحكومة المركزية (يوسف، 2014: 27).

وقد ظهرت مجموعة من الأحزاب الفيدرالية الجديدة في الشرق تطالب بالحكم الذاتي، وفي 6 مارس 2012 عقد مؤتمر جماهيري في مدينة بنغازي، حضره سياسيون وزعماء القبائل في الشرق، جرى خلاله إعلان تشكيل المجلس التأسيسي لإقليم برقة برئاسة أحمد الزبير، وهو من الأعضاء المؤسسين للمجلس الوطني الانتقالي الذي حكم البلاد منذ سقوط نظام القذافي، وقد أصدر المشاركون في المؤتمر بيانات عنوان «ميثاق برقة للعيش المشترك» طالبوا فيه بالعودة إلى الدستور الملكي رافضين الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، ومشددين على أن نظام الاتحاد الفيدرالي يعد خيارا لإقليم برقة في إطار دولة ليبية مدنية ودستورية تكون شريعتها الإسلام، وقد شكل المجلس جناحا مسلحا هو جيش برقة، واقع الأمر أن المحاولة التي قام بها المؤتمر لاستغلال الفراغ الدستوري من أجل تشكيل هيئة حاكمة بصورة أحادية هي دليل على هشاشة المرحلة الانتقالية الراهنة.

اعتمدت الحكومة وبسبب افتقارها إلى القدرة على بسط سلطتها على تحالفات الميليشيات المحلية لاستعادة الأمن في الشرق، وعلى وفود من شيوخ القبائل للتفاوض على وقف إطلاق النار، في كلتا الحالتين فشلت هذه الاستراتيجية غير الرسمية في توفير سلام دائم أو معالجة الجذور الراسخة للصراع، وفي بعض الحالات انتهى بها الأمر إلى تأجيج التوترات بصورة أكبر وإلى منح قدر خطير من النفوذ إلى قوى غير رسمية (يوسف، 2014: 22).

وإذا ما مضينا قدما يتضح أن انتخابات جوان 2012 للمؤتمر الوطني العام الذي حل محل المجلس الوطني الانتقالي في 8 أوت 2012 تمثل استفتاء على الوحدة الوطنية. وقد مثلت نسبة المشاركة العالية في الشرق مفاجئة لدعاة الفيدرالية المتشددين، ومع ذلك فإن مسألة الفيدرالية ليست هامدة.

4) تحديات أمنية أخرى:

1. الاحتجاجات الشعبية: أثار الفشل في إدارة التوقعات ما بعد الفترة الانتقالية جنباً إلى جنب مع اتخاذ قرارات على المستوى الوطني بصورة مبهمة، إلى قيام احتجاجات ضد الحكومة الانتقالية في إطار (حركة تصحيح المسار). فالمتظاهرون غاضبون لعدم دفع رواتبهم وانعدام الفرص الاقتصادية وظروف العمل السيئة وانعدام القانون في صفوف المتمردين وتوجيه دعوات لصالح أو ضد قيام دولة دينية، ووجود مسؤولين من نظام القذافي في الحكومة. وقد تولت جمعاتهم في بعض الأحيان إلى تصرفات عنيفة مع آثار مزعزعة للاستقرار، ففي 21 جانفي 2012، على

سبيل المثال، اقتحمت مجموعة من الغوغاء مقر (المجلس الوطني الانتقالي). وفجرت البوابات الأمامية باستعمالها قنابل يدوية وحاصرت عبد الجليل لعدة ساعات.

2. تأخر تحقيق العدالة الانتقالية: والتي تساهم في تحقيق الأمن والعدل بين الأطراف المتنازعة. كان ثمة خلط واضح في تعريف مفهوم العدالة الانتقالية، كما كان هناك خلط بينه وبين مفهوم المصالحة.

3. التأخر في بدء عملية بناء الدولة: وذلك من خلال المراحل التي حددت في الإعلان الدستوري فضلا عن الانتقادات التي وجهت لبعض مواده.

4. ظاهرة الانتقام الشخصي وعمليات الثأر: وهي ظاهرة انتشرت بحالات محدودة في بعض المناطق، خاصة في تلك التي كانت تحت سيطرة كتائب القذافي.

المبحث الثاني: استراتيجيات الحكومة الليبية في التعامل معها ومدى نجاعتها

تبنت الحكومة الليبية استراتيجيات متعددة للتعامل مع التحديات الأمنية، أبرزها السعي لتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية، ودمج بعض الميليشيات في الأجهزة الرسمية (UNSMIL, 2023) والعمل على تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة (Reuters, 2023). كما ركزت على إطلاق مبادرات للمصالحة الوطنية لتخفيف حدة الانقسامات الداخلية (Carnegie Middle East Center, 2023). ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجيات صعوبات كبيرة بسبب الانقسامات السياسية، وضعف الموارد، واستمرار التدخلات الخارجية، مما يحد من فعاليتها في تحقيق الأمن والاستقرار بشكل كامل، حيث أبانت مختلف السياسات والقرارات التي أخذتها السلطات الليبية الجديدة في تعاملها مع التحديات الأمنية السابقة الذكر عن محدودية الرؤى وغياب استراتيجية واضحة وفعالة، ولكي تتمكن من احتواء هذه التحديات وتحقيق الأمن والاستقرار ينبغي عليها:

1. العمل على تطبيق مبدأ السيطرة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية، مع ربط مفهوم الأمن بقضايا حقوق الإنسان حيث تسعى السلطات الليبية إلى تعزيز الرقابة المدنية والبرلمانية على المؤسسات الأمنية لضمان الشفافية والمساءلة، وتجنب عسكرة الدولة، مع التركيز على تدريب أفراد الأمن على احترام حقوق الإنسان والقوانين الدولية. يهدف هذا النهج إلى بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية، وتحقيق توازن بين فرض النظام وحماية الحريات الأساسية، كخطوة أساسية نحو بناء دولة القانون والمؤسسات.
2. بناء المؤسسة العسكرية ودعمها وتقييد دورها من خلال الدستور كحامية وأداة للدفاع عن الوطن والقيم الدستورية والديمقراطية (Amnesty International, 2023)

3. التأكيد على مسألة تعزيز حكم القانون كأحد الأسس التي تساهم في تعزيز أمن الوطن والمواطن، حيث يُعد تعزيز حكم القانون أساسًا لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، من خلال بناء نظام قانوني عادل يخضع له الجميع دون استثناء. تعمل السلطات على إعادة بناء المؤسسات القضائية وتعزيز استقلاليتها، مع التركيز على مكافحة الفساد والمساءلة القانونية لضمان عدم الإفلات من العقاب. هذه الجهود تهدف إلى استعادة ثقة المواطنين في الدولة وحماية حقوقهم، مما يعزز الأمن الوطني على المدى الطويل (Transparency International, 2023).
4. إصلاح الجهاز الأمني وإضفاء الطابع الرسمي عليه، بدرجة من اللامركزية تسمح لعناصر هذا الجهاز بالانتشار السريع في مختلف أنحاء ليبيا والتعامل مع متطلبات فرض الأمن في كل منطقة على حدة مع ربطه بمظلة مركزية توفر له غطاء قانونيا وشرعيا لمحت السلطة الانتقالية في البلاد وسيشكل ذلك حسب المتتبعين أفضل السبل لمعالجة مصادر عدم الاستقرار في شرق ليبيا على المدى القريب.
5. ضرورة العمل على خطوات بعيدة المدى لتفكيك الميليشيات وإعادة إدماج مقاتليها مع ضرورة التشاور مع المجالس العسكرية والمدنية وإشراك القادة الدينيين والاجتماعيين في العملية.
6. ضرورة تحويل ولاء المليشيات المسلحة التي تم دمجها في الأجهزة الأمنية إلى الدولة الليبية، كما ينبغي الاستفادة من الكفاءات الموجودة في الأجهزة الأمنية السابقة خاصة الشرطية والتي لم ترتكب أية انتهاكات ولم تتورط في قمع الليبيين.
7. الشروع بتأسيس شركات لدعم وخلق فرص جديدة كأرضية تمهيدية لإدماج مقاتلي الميليشيات في المستقبل.
8. توفير تنسيق أفضل داخل مؤسسات الدولة يمثل خطوة أولى حاسمة، إذ يجب على الإدارات التابعة لوزارات الداخلية والدفاع العمل معا لتأمين حدود ليبيا مع ضرورة تحديد الصلاحيات داخل وبين الإدارات بشكل واضح، ويتعين على وزراء الحكومة البدء في التعاون على المستوى التنفيذي، وتنسيق السياسات والممارسات على جو أفضل بين المدن والمراكز الحدودية، وكذلك الاستثمار في المعدات والتدريب والبنية الأساسية لمراكز الأمن الحدودية (المختار، 2012: 80).
9. العمل على تفكيك شبكة المصالح الاقتصادية والمحلية التي تغذي انعدام أمن الحدود، مع ضرورة اتخاذ خطوات جريئة لدمج القبائل المهمشة في المجتمع الليبي وذلك عبر تخفيف التنمية المحلية ومعالجة المظالم الاجتماعية بإنشاء المزيد من المؤسسات الحكومية القوية في جنوب وشرق ليبيا.
10. ضرورة منح الأولوية لتطوير وفرض معايير واضحة لمنع الانتهاكات بحق الأشخاص جزئيا أو التمييز ضد جماعات بأكملها، كأرضية تمهيدية للمصالحة التي تتطلب تحركا سريعا لبناء

مؤسسات قضائية تستند للقانون في التعامل مع الاتهامات الجنائية والسياسية، كما تحتاج هذه المؤسسات السلطة التنفيذية بأن تكون الذراع القائمة على تنفيذ أحكامها (المختار، 2012: 100).

11. إن منطق الإقصاء والإبعاد يفاقم من ظاهرة التشدد؛ ولذا يكون من الأجدى التعامل بمنطق الشراكة الوطنية والمواطنة الفعالة التي عليها تقوم الدول الديمقراطية، وضرورة حث الجماعات المتشددة على التحول إلى مؤسسات مدنية تعبر كيف شاءت عن أفكارها بشكل سلمي، ويتطلب ذلك تبني استراتيجية متعددة الآجال الطويل منها والقصير تتضمن تطوير مناهج التعليم، وتطوير وسائل الإعلام، وتحقيق العدل الاجتماعي والاقتصادي والشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد، وحفظ الحقوق السياسية والمدنية واحترام القيم والمبادئ الإسلامية وتضمين كل ذلك في الدستور.

الخاتمة:

يتضح من التحديات التي سبق رصدها أن المسار الليبي نحو بناء الدولة والإصلاح الديمقراطي محفوف بالعديد من المخاطر والتحديات خاصة الأمنية منها والتي شكلت محور هذه الدراسة. ويبدو أن هذا المسار ينذر بإمكانية تفجر الأوضاع في أية لحظة، في ظل مناخ عدم الثقة المتنامي بين مكونات هيكل العمل الثوري الذي أطاح بنظام العقيد القذافي. وإلى أن يتم تطوير مؤسسات وطنية ذات مصداقية، لا سيما في مجالات الدفاع، والشرطة، وتقديم الخدمات الحيوية، فمن المرجح أن يظل الليبيون متشككين في العملية السياسية، ومصرين على الاحتفاظ بأسلحتهم، والحفاظ على الهيكلية الراهنة للكتائب المسلحة غير النظامية.

ومن الأهمية بمكان التعامل بحرص مع الملفات الأمنية الشائكة من خلال تطبيق فكرة لجان المصالحة الوطنية، وبناء الجهاز الأمني وإضفاء الطابع الرسمي عليه، ومنع الصراعات وتنمية قدرات فض النزاعات القبلية والجهوية، وفتح باب الحوار مع المتشددين السلفيين، ونزع السلاح ودمج الميليشيات المقاتلة في المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية في أسرع وقت عبر حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحيلولة دون حول السلاح إلى مصدر رزق لحامليه، بما يعقد من إمكانية الحل على نحو ما تشهد خبرة بعض الدول الإفريقية، والمؤكد أن حسن التعامل مع هذه التحديات والتصدي لها سيشكل العامل الرئيسي في تحديد مستقبل ليبيا في المرحلة المقبلة. وسيكون بمثابة صمام الأمان للنظام الجديد في مواجهة محاولات الاختراق والتغلغل من العديد من القوى الخارجية، وعدم الخضوع لمشروع الوصاية الجديدة الغربية لاسيما في ظل وجود النفط والغاز وتكالب هذه القوى على استغلاله وعلى استدامة الوضعية الحالية بصفتها فرصة استثنائية لتحقيق أكبر المكتسبات، وفي المقابل فإن الفشل في التصدي لمثل تلك التحديات سيمثل المنفذ الرئيسي لاختراقات خارجية وتمزقات داخلية يصعب التنبؤ بآثارها على وحدة ليبيا واستقرار المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. العبيدي، آمال (2012): الأمن الوطني في ليبيا، تحديات المرحلة الانتقالية، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة، تحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة.
2. كولومبية، فرجيني (2016): الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلكة في ليبيا، مجلة سياسات عربية.
3. المختار بن غيد لاوي (2012): ليبيا بين مقتضيات إعادة بناء الدولة وتحديات التحول الديمقراطي، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة، تحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة.
4. يوسف، محمد (2014): الانتقال الديمقراطي في ليبيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. NSMIL. (2023). *Reports on Libya's efforts to unify security institutions and address challenges*. United Nations Support Mission in Libya. Retrieved from https://unsmil.unmissions.org
6. Reuters. (2023). *Libya's efforts to combat armed groups and international cooperation*. Reuters News Agency. Retrieved from https://www.reuters.com
7. Carnegie Middle East Center. (2023). *Libya's security challenges and institutional reforms*. Carnegie Middle East Center. Retrieved from https://carnegie-mec.org
8. Amnesty International. (2023). *Libya: Security sector reform and human rights*. Amnesty International. Retrieved from https://www.amnesty.org
9. Transparency International. (2023). *Libya: Combating corruption and promoting accountability to strengthen the rule of law*. Transparency International. Retrieved from https://www.transparency.org
10. International Crisis Group. (2023). *Addressing Libya's Security Challenges: Pathways to Stability*. Retrieved from https://www.crisisgroup.org